Assessment of the role of the Small and Medium Enterprises Loan Guarantee Fund (FGAR) as an innovative mechanism for supporting and financing enterprises in Algeria

-***Malika Abed Ghers***[1]*: PhD student, University 8 Mai 1945 Guelma, Algeria*
-***Mansour Ben Amara*** [2]*: Professor, University Badji Mokhtar Annaba, Algeria*

Received:11/05/2023 ***Accepted :06/01/2024*** ***Published :31/01/2024***

Abstract

The study aimed to clarify the role of the Loan Guarantee Fund for Small and Medium Enterprises. - As a mechanism for supporting and financing institutions in Algeria by providing guarantees to assist institutions to obtain bank loans, whether to establish the institution or to expand the activity and the descriptive approach was used when addressing the theoretical framework of study variables in identifying theoretical concepts, Let us then move on to using the analytical curriculum and a case study when addressing the field study by collecting statistics, tables and formats and working on their analysis to arrive at the study's findings and make recommendations.

The study found that the FGAR Fund has contributed to the provision of many guarantees to SMEs in various activities, but it is still below the level required to advance this sector, so that the guarantees granted remain unresolved and do not cover the loan granted to the enterprise

Key words: *Small and Medium Enterprises, Fonds de Garantie des Crédits à la PME, Bank Guarantees,)*

Jel Codes Classification : C12 , L26, , M13**,**

.

1 - ***Malika Abed Ghers,*** laboratory, self development and good governance LDEBG, abedghers.malika@univ-guelma.dz
2 - finance gouvernance émergence LFIEGE, mansour_benamara@yahoo.fr

تقييم دور صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (FGAR) كآلية مستحدثة لدعم وتمويل المؤسسات في الجزائر

– **مليكة عبد غرس**[1]:طالبة دكتوراه ل م د، جامعة 8 ماي 1945 قالمة، الجزائر
–**منصور بن عمارة**[2]: أستاذ التعليم العالي، جامعة باجي مختار عنابة، الجزائر

تاريخ الإرسال: 2023/05/11 **تاريخ القبول: 2024/01/06** **تاريخ النشر: 2024/01/31**

الملخص:

هدفت الدراسة إلى توضيح دور صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة–FGAR – كآلية مستحدثة لدعم وتمويل المؤسسات في الجزائر من خلال توفير الضمانات لمساعدة المؤسسات للحصول على قروض بنكية سواء لإنشاء المؤسسة أو توسعة النشاط، ولقد تمت الاستعانة بالمنهج الوصفي عند التطرق للإطار النظري لمتغيرات الدراسة في التعرف على المفاهيم النظرية، لننتقل بعدها إلى الاستعانة بالمنهج التحليلي ودراسة حالة عند التطرق للدراسة الميدانية من خلال جمع الإحصائيات والجداول والأشكال والعمل على تحليلها للوصول إلى نتائج للدراسة وتقديم توصيات.

توصلت الدراسة إلى أن صندوق FGAR قد ساهم في توفير العديد من الضمانات لأصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة في مختلف النشاطات، إلا انه لا تزال دون المستوى المطلوب للنهوض بهذا القطاع، لتبقى الضمانات الممنوحة مسقفة ولا تغطي القرض الممنوح للمؤسسة.

الكلمات المفاتيحة: مؤسسات صغيرة ومتوسطة، صندوق ضمان القروض FGAR، الضمانات البنكية

التصنيف JEL: C12, L26, M13

[1]- مليكة عبد غرس، مخبر التنمية الذاتية والحكم الراشد ، abedghers.malika@univ-guelma.dz
[2]- مخبر المالية الدولية ودراسة الحوكمة والنهوض الاقتصادي ، mansour_benamara@yahoo.fr

– مقدّمة:

تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمود الفقري في الاقتصاديات الحالية سواء المتقدمة منها أو النامية ويعود ذلك لأهميتها الكبيرة والدور الحيوي الذي تؤديه ومرددوها الإيجابي على كل من الجانب الاقتصادي والاجتماعي للبلد، لذلك فإن مختلف برامج الحكومات كرست إصلاحاتها السياسية والاقتصادية والمالية لصالح تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة باعتبارها حجر الزاوية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

في هذا الصدد تجدر الإشارة إلى أن الجزائر قد تبنت استراتيجية متوسطة المدى ترتكز على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال البرامج المعدة لتوفير بيئة استثمارية محفزة، وذلك من خلال هيئات الدعم والمرافقة وما تقدمه من وسائل وآليات تعمل على الاستغلال الأمثل للموارد البشرية والمالية وتدعم وتشجيع هذا النوع من المؤسسات، مما يعود بالنفع على التنمية الاقتصادية والاجتماعية من جهة، وتعزيز القدرة التنافسية للمؤسسات الجزائرية من جهة أخرى، غير أنه رغم ما تزخر به المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من طاقات إنتاجية وقدرات إبداعية وروح مبادرة اقتصادية كبيرة يسمح لها بالمساهمة في التنمية الاقتصادية وامتصاص البطالة، إلا أنها تواجه عدة مشاكل وصعوبات لا تسمح لها بالتطور والاستمرار وأهمها الحصول على العقار والتمويل، فإنها تجد صعوبة كبيرة في الحصول على التمويل اللازم نظرا لما تتميز به من انخفاض في رأس مالها ومحدودية الضمانات التي تقدمها خاصة منها العينية، وباعتبار أن مشكلة الضمانات هي إحدى العقبات التي تواجهها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خاصة أثناء الإنشاء بادرت الدولة الجزائرية لاستحداث صندوق يعمل على توفير الضمانات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تثقل كاهلها لمساعدتها على الحصول على القروض لإنشاء المؤسسة أو توسعة النشاط، وهو صندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة FGAR، وعليه يمكن طرح السؤال الرئيسي التالي :

الإشكالية:

ما هو دور صندوق ضمان القروض في دعم وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر؟

فرضيات الدراسة:

الفرضية الأولى: ساهم صندوق ضمان القروض في توفير الضمانات البنكية لأصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

الفرضية الثانية : واجه صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة صعوبات وعراقيل عديدة منعته من تحقيق الأهداف المسطرة ضمن سياسة الدولة.

أهمية الدراسة :

- التعرف على التطورات الحاصلة لتطوير ريادة الأعمال – المقاولاتية في الجزائر– وطرق معالجتها للمشكلات الحادثة في بيئة العمل المقاولاتي، والذي من شأنه أن يكون بادرة لحدو المؤسسات الجزائرية حدو بيئة العمل العالمية.
- التعرف على مدى فعالية الصندوق FGAR في توفير التمويل عن طريق ضمان القروض، لان البنوك عادة ما تطلب ضمانات تفوق قيمة المشروع في حد ذاته.
- تقديم حوصلة حول نتائج صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

P-ISSN: 2437-0916 / E-ISSN: 2437-0916/ Legal Deposit N°6970-2015

أهداف الدراسة: تهدف الدراسة إلى توضيح دور صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دعم وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وتسهيل حصولها غلى القروض البنكية من خلال الضمانات المالية المقدمة، مسلطين الضوء في ذلك ايضا على الفرع الجهوي للصندوق في ولاية عنابة، والوقوف على أهم النتائج التي تم التوصل إليها لتحسين نمو المؤسسة لمواصلة نشاطها وعدم توقفها.

منهج الدراسة:

تمت الاستعانة بالمنهج الوصفي عند التطرق للإطار النظري لمتغيرات الدراسة في التعرف على المفاهيم النظرية، لننتقل بعدها إلى الاستعانة بالمنهج التحليلي عند التطرق الدراسة الميدانية تم استعملنا منهج دراسة الحالة من خلال جمع الإحصائيات والجداول والأشكال والعمل على تحليلها للوصول إلى نتائج للدراسة وتقديم توصيات.

I- مفاهيم أساسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة PME :

إن أهم مشكلة تواجه الباحث عند دراسته للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة عدم وجود تعريف دقيق وموحد في مختلف دول العالم وذلك لاختلاف إمكانياتها وقدراتها الاقتصادية والاجتماعية ومراحل نموها ومستوى تطورها وتقدمها الفني، لهذا اعتمد في تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على معياريين – الكمي والنوعي.

I-1- المعايير الكمية:

تشتمل هذه المعايير عادة على (عدد العاملين، ورأس المال، وقيمة الأصول، وصافي القيمة المضافة، وقيمة الإنتاج، وقيمة المبيعات، ومعدل استخدام الطاقة)، ومن أكثر المعايير شيوعا نجد: (هوام و شاوي، 18 و 19 ماي 2011)

معيار العمالة: يعتبر هذا المعيار من أكثر المعايير شيوعا في تحديد حجم المؤسسة، وذلك نظرا للسهولة التي تكشف عملية قياس الحجم بواسطته، خاصة عند المقارنة على المستوى الدولي نتيجة توفر البيانات الخاصة بالعمالة في غالبية الدول.

معيار رأس المال المستثمر: طبقا لهذا المعيار فالمؤسسات التي يتجاوز رأس مالها المستثمر في المشروعات حدا معين، وهذا الحد يختلف باختلاف الدول التي تتواجد فيها، وذلك يعود لدرجة النمو الاقتصادي التي بلغتها الدول، وتبعا لمدى الوفرة والندرة النسبية في عناصر الإنتاج المختلفة.

معيار العمالة ورأس المال معا (معيار ثنائي أو مزدوج:) يقوم هذا المعيار بالجمع بين المعياران السابقان في معيار واحد، وذلك عن طريق وضع حد أقصى لعدد العمال بجانب مبلغ معين لرأس المال المستثمر في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

I-2- المعايير النوعية:

إن استعمال المعايير الكمية وحدها لتحديد مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة غير كافي بصورة دقيقة فلهذا نحتاج إلى مجموعة من المعايير المكملة وهي المعايير النوعية وتنقسم إلى (هوام و شاوي، 18 و 19 ماي 2011):

معيار الملكية: ومن خلاله يمكن توضيح الفرق بين المؤسسات العمومية والخاصة وبين المؤسسات الفردية والجماعية، أو شركات أشخاص أو شركات أموال، فردية وعائلية.

معيار المسؤولية: إن المسؤولية المباشرة والنهائية في العادة تكون للمالك المسير الذي يكون في كل الحالات هو صاحب القرارات داخل المؤسسة له تأثير على طبيعة التنظيم وأسلوب الإدارة، بعكس المؤسسات الكبيرة.

معيار السوق: يمكن معرفة حجم المؤسسة استنادا إلى علاقتها بالسوق وبارتفاع حصتها السوقية، فعموما إنتاج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هو إنتاج سلعي وعلاقتها بالسوق هي علاقة عرض وطلب للمنتجات أو خدمات، وتتحدد قوة هذه العلاقة بمدى سيطرة هذه المؤسسات على السوق، فهي تكون كبيرة كلما كانت هيمنتها على السوق اقرب إلى الاحتكار.

في الجزائر لم يكن هناك أي تعريف قانوني محدد لهذا النوع من المؤسسات منذ الاستقلال إلى غاية 12 ديسمبر 2001 تاريخ صدور القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وجاء التعريف بالاعتماد على معيار: عدد العاملين، الحصيلة السنوية، واستقلالية المؤسسات، رقم الأعمال، وتم تعديله كذلك حسب القانون الجزائري لسنة 2017 / قانون رقم 17-02 مؤرخ في 11 ربيع الثاني عام 1438 الموافق 10 يناير سنة 2017. كما يبينه الجدول التالي (الجريدة الرسمية، 2017، صفحة 06).

الجدول رقم: 01 تصنيف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر لسنة 2017

طبيعة المؤسسة	عدد العاملين	رقم الأعمال	الحصيلة السنوية
مصغرة	1 - 09	اقل من 40 مليون دج	لا يتجاوز 20 مليون دج
صغيرة	10 - 49	لا يتجاوز 400 مليون دج	لا يتجاوز 200 مليون دج
متوسطة	50 - 250	400 مليون دج - 4 مليار دج	200 مليون دج – 1 مليار دج

المصدر: من إعداد الباحثين باعتماد على القانون رقم 17-02 مؤرخ في 11 ربيع الثاني عام 1438 الموافق 10 يناير 2017 المتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ص 06.

I-3- خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: يمكن توضيحها بالشكل التالي:

شكل رقم :01 خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة PME

المصدر :من إعداد الباحثين باعتماد على : (مسدوي، 18 و 19 ماي 2011، صفحة 42)

P-ISSN: 2437-0916 / E-ISSN: 2437-0916/ Legal Deposit N°6970-2015

II- الصعوبات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

II-1.ضعف تواجد الشركات المساعدة المتخصصة في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مثل: شركات تسويق المنتجات؛ شركات تنظيم وإقامة معارض محلية ودولية؛ شركة التأجير التمويلي؛ شركات ضمان مخاطر الائتمان؛ الشركات المتخصصة في إنشاء المجمعات الصناعية الصغيرة.

II-2. الصراعات بين الشركاء: التي تعتبر من بين أحد المعيقات الرئيسية التي تؤدي إلى فشل الكثير من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي مؤسسات عائلية، وشركات ذات مسؤولية محدودة، فحسب القانون التجاري الجزائري فان انسحاب أحد الشركاء يعني حل المؤسسة، كما انه مازالت المؤسسات تعمل وفق نمط التسيير المتوارث من النظام السابق للمؤسسات العمومية، وهو لا يتماشى مع اقتصاد السوق وما يتطلبه من منافسة بين المؤسسات.

II-3. صعوبة الحصول على التمويل: غياب ونقص كبير في التمويل طويل الأجل، وغياب الشفافية في تسيير عملية منح القروض، و غياب البنوك الخاصة أو البنوك الاجنبية في عملية منح القروض، وعدم جدية الدراسة الفنية للمشروع وانعدام الخبرة لدى أصحاب المشاريع أنفسهم، وعزوف البنوك عن تمويل أنشطة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لغياب الضمانات الكافية لاسترداد أموالها، وتفضيلها تمويل الأنشطة التجارية (تصدير/ و استيراد) على الأنشطة الصناعية. (بن عبد العزيز و بن عبد العزيز، يومي 06 و 07 ديسمبر 2017، صفحة 08).

II-4. الصعوبات التسويقية: ضعف الكفاءة التسويقية لعدم قدرتها على توفير المعلومات الكافية عن طبيعة السوق الذي تعمل فيه وأذواق المستهلكين، ويعد ارتفاع تكاليف النقل من المشاكل التي تواجه المؤسسات الصغيرة الأمر الذي يضعف من إمكانية انتشار المنتج إلى أسواق أبعد (خبابة، 2013، صفحة 44).

II-5. المشاكل المرتبطة بسوق العمل: تعاني المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من تحديات كثيرة مرتبطة بسوق العمل والتي تؤثر بشكل كبير على أدائها منها قلة عدد المسيرين، التقنيين والمختصين في التسويق، وضعف التكوين خصوصا في مجال التقنيات الحديثة في تسيير الإنتاج، إدارة الجودة، وكذا عملية التصدير، وكذا تسرب اليد العاملة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى الكبيرة:.

II-6. مشكلة العقار الصناعي: من المشاكل التي يعاني منها المستثمر في الجزائر الحصول على قطعة أرض لإقامة مشروعه ولهذا غالبا ما يلجأ المستثمر إلى تحويل مسكنه إلى ورشة عمل أو مصنع صغير، كما أن عدم استطاعته الحصول على عقد ملكية العقار تحول دون حصوله على القروض اللازمة من البنوك (زرزار، 2009-2010، صفحة 335)، بالإضافة إلى المناطق الصناعية والتي تعتبر مكتملة ولا توجد بها عقارات تم منحها ولنها غير مستغلة ولا يتم سحب الرخصة من اصحابها، بالإضافة الى عدم استحداث مناطق صناعية جديدة.

II-7. التكلفة المرتفعة لتكنولوجيا المعلومات والاتصال: أدت الى عدم مواكبة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للتطورات التكنولوجية والحديثة نظرا لتكاليفها الباهظة.

II-8. القوانين الجبائية: عدم استغلال التحفيزات الضريبية والجمركية من قبل المستثمرين وذلك لغياب الوعي الجبائي.

جدول رقم:02 تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر للفترة (2017-2021)

قطاع النشاط	عدد المؤسسات									
	2017	%	2018	%	2019	%	2020	%	2021	%
الفلاحة والصيد البحري	6 973	**0.64**	7 168	**0.63**	7 481	**0.63**	7 690	**0.62**	7 909	**0.62**
الطاقة والمناجم	2 938	**0.27**	2 985	**0.26**	3 066	**0.26**	3 115	**0.25**	3 199	**0.25**
الأشغال العمومية والبناء	182 501	**16.69**	185 137	**16.21**	190 170	**15.94**	193 964	**15.75**	197 937	**15.61**
الصناعة	97 803	**8.95**	99 938	**8.75**	103 693	**8.69**	106 121	**8.62**	108 762	**8.58**
الخدمات	561 461	**51.36**	585 983	**51.32**	614 375	**51.48**	631 459	**51.29**	651 225	**51.39**
الصناعات التقليدية والحرف	241 494	**22.09**	260 652	**22.83**	274 554	**23.01**	288 724	**23.45**	298 188	**23.53**
المجموع	**1 093 170**	**100**	**1 141 863**	**100**	**1 193 339**	**100**	**1 231 073**	**100**	**1 267 220**	**100**

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على نشرية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، عدد رقم:33،31، 35، 37،39

من خلال الجدول رقم:02 نلاحظ أن عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر يشكل حوالي 1 267 220 مؤسسة حتى سنة 2021 تتوزع على خمسة أو ستة قطاعات مهمة حيث حاز قطاع الخدمات على النسبة الأعلى بـ 51 من مجموع المؤسسات للفترة (2017-2021) ثم يليه قطاع الصناعات التقليدية والحرف بـ 23% ثم قطاع الأشغال العمومية والبناء بنسبة 16% ثم قطاع الصناعة بنسبة 8% وأخيرا قطاع الفلاحة والصيد البحري والطاقة والمناجم بنسب شبه معدومة بـ0.62% و 0.25% على التوالي، والملاحظ من خلال هذا الترتيب تراجع قطاع الصناعة عما كان عليه قبل سنة 2017 ليحل مكانه قطاع الصناعات التقليدية والحرف وهو ما يفسر أن قطاع الصناعة يحتاج إلى أموال كبيرة لخلق المؤسسة وبالتالي يتجه معظم الشباب إلى قطاع الخدمات والتجارة .

III. الدراسة الميدانية:

III – 1. صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة: FGAR

FOND DE GARANTIE DES CREDIT AUX PME

أنشئ صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 02- 373 المؤرخ في 06 رمضان 1423 الموافق لـ 11 نوفمبر 2002 المتعلق بتطبيق القانون التوجيهي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة المتضمن للقانون الأساسي لصندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة[ ] (الجريدة الرسمية، العدد 74، صفحة 13)، هو مؤسسة عمومية تحت وصاية وزارة الصناعة والمناجم، ويتمتع هذا الصندوق بالشخصية المعنوية والاستقلالية المالية.انطلق الصندوق في النشاط بصورة رسمية في 14 مارس 2004. (www.fgar.dz/portal/ar/content).

يقوم الصندوق بضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سواء تعلق الأمر بإنشائها أو توسيع في نشاطها التي هي خارج أجهزة ANGEM, ANSEJ, CNAC ،لان هنالك صناديق أخرى تتكفل بضمان القروض في إطار هذه

P-ISSN: 2437-0916 / E-ISSN: 2437-0916/ Legal Deposit N°6970-2015

الأجهزة، حيث يتكفل الصندوق بتغطية كحد أقصى على 80 %من قيمة القرض البنكي، وتحديد مبلغ الضمان لا يعني تحديد مبلغ القروض ولا كلفة المشروع .

توجد على المستوى الوطني أربعة وكالات جهوية لصندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتتمثل في: (www.fgar.dz/portal/ar/content)

الفرع الجهوي للصندوق بوهران يضمن تغطية كل من ولايات وهران، تلمسان، سيدي بلعباس، عين تموشنت، مستغانم، معسكر، النعامة، تيارت، غليزان، بشار، الشلف، البيض، عين الدفلى.

الفرع الجهوي للصندوق بعنابة يضمن تغطية كل من ولايات عنابة، تبسة، سوق أهراس، الطارف، سكيكدة، قسنطينة، ميلة، قالمة.

الفرع الجهوي للصندوق بورقلة يضمن تغطية كل من ولايات ورقلة، غرداية، الواد، تمنراست، اليزي، تندوف، أدرار، الأغواط.

الفرع الجهوي ببسكرة: يضمن تغطية كل من ولايات بسكرة، باتنة، خنشلة، أم البواقي، الجلفة، المسيلة.

المديرية العامة والتي تضم ولايات الوسط: تغطي الولايات الأخرى التي تشمل الفروع الجهوية

III – 2. مهام صندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة FGAR :

إن المهمة الأساسية للصندوق هي تسهيل الحصول على القروض البنكية لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كما يتولى المهام التالية: (الجريدة الرسمية، المرسوم التنفيذي رقم 17-193، المادة 05، 06)

- تسيير الموارد الموضوعة تحت تصرفه وفقا للتشريع والتنظيم المعمول به.
- إقرار أهلية المشاريع والضمانات المطلوبة، وإعداد اتفاقات مع البنوك.
- التكفل بمتابعة عمليات تحصيل المستحقات المتنازع عليها .
- يتلقى بصفة دورية معلومات عن التزامات البنوك والمؤسسات المالية التي تمت إعطائها الضمانات، وبذلك يمكن للصندوق اتخاذ أي قرار يكون في مصلحته.
- ترقية الاتفاقات التي تتكفل بالمخاطر بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والبنوك.
- ترقية اتفاقات الشراكة مع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

III– 3. آلية عمل الصندوق:

يهدف صندوق ضمان القروض إلى تسهيل الحصول على القروض المتوسطة الأجل من خلال منح الضمان للمؤسسات التي تفتقر للضمانات العينية اللازمة التي تشترطها البنوك، وتكون وفق مرحلتين :

- **منح رسالة عرض الضمان:** في حالة قبول الملف أي طلب الضمان يتم منح المؤسسة المستفيدة رسالة عرض ضمان، والتي تتضمن كل الشروط والعناصر التي اتفقت عليها اللجنة والمتمثلة في نسبة الضمان، قيمة الضمان، طريقة التسديد..الخ.
- **تحرير شهادة الضمان:** يقوم الصندوق بإعداد شهادة للضمان بإشعار من البنك، وبتقديم المؤسسة لشهادة الضمان للبنك المعني تكون جميع الشروط مستوفاة لقيام البنك بمنح القرض.

- **تكلفة منح الضمان** يأخذ الصندوق علاوتين:
  - علاوة من مبلغ القروض كتكلفه دراسة المشروع، وفي حالة عدم منح الضمان يرد هذا المبلغ لصاحبه.
  - علاوة التزام من مبلغ القرض، تسدد هذه العلاوة في مرة واحدة عند منح الضمان.

ويمكن توضيح آلية عمل الصندوق بالشكل التالي:

شكل رقم:02 آلية عمل صندوق ضمان القروض

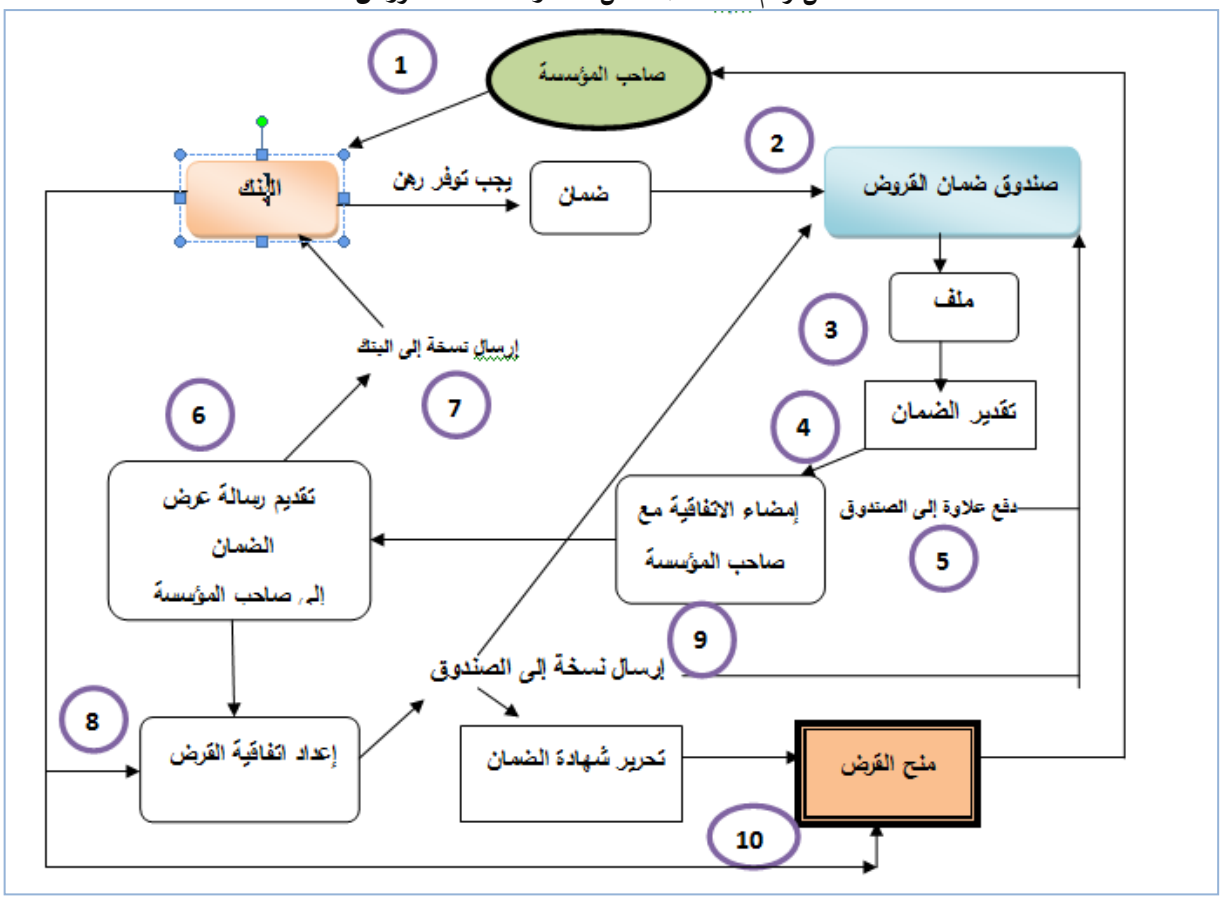

المصدر : من إعداد الباحثين بالاعتماد على المقابلة مع رئيسة الفرع الجهوي للصندوق بعنابة

من خلال الشكل أعلاه رقم 02 يمكن توضيح وشرح طريقة عمل الصندوق كما يلي:

- **التوجه إلى البنك:** يقوم المستثمر بالتوجه إلى البنك مع ملف لطلب القرض، وعندما تكون الضمانات غير كافية يتم اللجوء إلى صندوق ضمان القروض.
- **التوجه إلى صندوق ضمان القروض FGAR:** يتم استقبال المستثمر على مستوى الصندوق حيث يقوم بإيداع الملف كاملا : (ملف إداري + دراسة تقنية + دراسة اقتصادية) لدى مصلحة الالتزامات، وفي حالة قبول منح الضمان يقدم للمستثمر وصل استلام والذي يمثل موافقة مبدئية للصندوق على المشروع مع إرسال نسخة للبنك لمباشرة الدراسة.
- **تتم دراسة معمقة للملف على مستوى الصندوق وكذا على مستوى البنك** مع وجوب دفع علاوة دراسة الملف للصندوق، ليقوم البنك بوعد المستثمر بمنح القرض والذي يقوم بإرسال نسخة منه إلى الصندوق.

- **منح رسالة عرض الضمان:** في حالة قبول الملف تمنح رسالة عرض الضمان للمستثمر والذي يبين فيها (نسبة الضمان وقيمته وطريقة التسديد...) وتعتبر هذه الرسالة قبولا تاما بمنح الضمان للمستثمر.
- **إبرام الاتفاقية مع البنك:** يقوم المستثمر بإرسال نسخة من رسالة إلى البنك ليقوم البنك بعد ذلك بإعداد الاتفاقية والمصادقة عليها من الطرفين (المستثمر والبنك)، ليتم بعد ذلك بإرسال نسخة إلى الصندوق.
- **تحرير شهادة الضمان:** يقوم الصندوق بإعداد شهادة الضمان بإشعار من البنك وبالتالي يقوم البنك بمنح القرض.

يوجد نوعين من الضمانات المقدمة من طرف الصندوق: الضمان العادي، ضمان القروض في برنامج الاتحاد الأوربي ميدا.

III– 3-1. الضمان العادي FGAR:

إن كل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الإنتاجية الجزائرية مؤهلة للاستفادة من ضمانات الصندوق وتعطى الأولوية إلى المؤسسات التي تعرض مشاريع تتجاوب مع أحد هذه المعايير، كما هي موضحة في الجدول التالي:

جدول رقم: 03 المؤسسات المؤهلة للاستفادة من الضمان العادي FGAR

المؤسسات المؤهلة	المؤسسات غير المؤهلة
المؤسسات التي تساهم بالإنتاج، أو التي تقدم خدمات غير موجودة في الجزائر	المؤسسات التي لا ينطبق عليها تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب القانون التوجيهي المتعلق بها
المؤسسات التي تعطي قيمة مضافة معتبرة للمتوجات المصنعة	المؤسسات التي استفادت من دعم مالي من الدولة
المؤسسات التي تساهم في تخفيض الواردات، والمؤسسات التي تساهم في رفع الصادرات	المؤسسات المسعرة في البورصة
المشاريع التي تسمح باستخدام المواد الأولية الموجودة في الجزائر	شركات التأمين، الوكالات العقارية
المشاريع التي تحتاج إلى تمويل قليل بالمقارنة بعدد مناصب الشغل التي ستخلقها.	الشركات التي تنشط في مجال التجارة فقط
المشاريع التي توظف يد عاملة مؤهلة، والمشاريع التي تنشأ في مناطق بها نسبة بطالة كبيرة	القروض التي تهدف إلى إعادة تمويل قروض قديمة
المشاريع التي تسمح بتطوير التكنولوجية الحديثة.	المشاريع التي تحدث تلوث كبير للبيئة

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على موقع FGAR (www.fgar.dz/portal/ar/content)

أما عن كيفية تغطية الضمان فيتعلق بضمان تسديد جزء من الخسارة التي يتحملها البنك في حالة عدم تسديد القرض، وتصل نسبة الضمان إلى 80٪ من القرض البنكي تحدد النسبة المتعلقة بكل ملف حسب تكلفة القروض ودرجة المخاطرة، والمبلغ الأقصى للضمان يساوي 100 مليون دينار، والمدة القصوى للضمان هي 7 سنوات مع أخذ البنك الأجهزة المكونة للمشروع كضمان.

III– 3–2. صندوق ضمان القروض في إطار برنامج الاتحاد الأوروبي MEDA :

جدول رقم:04 المؤسسات المؤهلة للاستفادة من ضمان القروض MEDA

المؤسسات المؤهلة	المؤسسات غير المؤهلة
المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة بالقطاع الصناعي والخدمات المتعلقة مباشرة بالصناعة ذات 03 سنوات من النشاط على الأقل	إنشاء المؤسسة
المؤسسات الصغيرة و المتوسطة التي استفادت من برنامج إعادة التأهيل من خلال برامج وزارة الصناعة والمناجم	نقل المؤسسة
المؤسسات التي تلتزم بالقيام بعملية إعادة التأهيل	

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على موقع FGAR (www.fgar.dz/portal/ar/content)

أما عن كيفية تغطية الضمان يغطي 80 ٪ من مجموع القرض البنكي المحدد للمؤسسة بدون تجاوز 50 مليون، ومبلغ التغطية يستطيع في بعض الحالات أن يصل إلى 150 مليون دج، والمدة القصوى هي 07 سنوات لقروض الاستثمار العادية، و10 سنوات للقروض عن طريق الإيجار Leasing » ، ويسدد المستفيد علاوة للصندوق تحدد كما يلي: 0,60 ٪ في السنة من قيمة القرض المتبقي بالنسبة لقروض الاستثمار، و 0.30 ٪ في السنة بالنسبة لقروض الاستغلال، والجدول الموالي يوضح عدد العروض وشهادات الضمان المقدمة من طرف الصندوق من 2016 إلى 2018.

جدول رقم :05 عدد الملفات الموزعة حسب نوع الشهادة المقدمة من طرف الصندوق للفترة 2016–2021

		2016	2017	2018	2019	2020	2021
عرض الضمان –موافقة مبدئية على الضمان–	النشأة	89	142	225	187	50	80
	التوسعة	146	162	156	189	46	62
	المجموع	**235**	**304**	**381**	**376**	**96**	**142**
شهادة الضمان		**134**	**160**	**176**	**189**	**62**	**51**
	النسبة%	**%57.02**	**%52.63**	**%46.19**	**%50.26**	**%64.58**	**35.91%**

المصدر: من إعداد الباحثين باعتماد على.www.fgar.dz/portal/ar/content

من خلال الجدول رقم 05 نلاحظ أن المشاريع التي تم فيها تقديم عروض الضمان تفوق بكثير ما قدمت فيه شهادة الضمان، هذا يعني أنه ليس بالضرورة قبول البنك لجميع الملفات الأولية المقبولة من طرف الصندوق، ولكن النسبة شهادات الضمان تعد مقبولة مع عدد العروض الضمان المقدمة، خاصة سنة 2016 فاقت النسبة النصف 57.02% ، وهذا يدل على أن الصندوق ساعد المؤسسات في ضمان القروض الممنوحة من طرف البنك، كما أن غالبية العروض كانت موجهة للتوسعة أكثر منه للنشأة ذلك لضالة المبلغ الممنوح أثناء الإنشاء الذي يقدر بـ 50 مليون دج كحد أقصى وهو ما يعزف أصحاب المؤسسات أثناء الإنشاء ويفضلون التوجه بهذا المبلغ أثناء التوسعة أحسن كما أن المؤسسات أثناء النشأة لا تجد ما تقدمه من ضمانات للحصول على التمويل فهي في بداية التمركز في السوق أولا، وبينما تبقى النسبة جيدة سنة 2017 وسنة 2018 ، لتعود إلى الانخفاض الشديد سنة 2020 وسنة 2021 بالرغم من ارتفاع النسبة إلى 64% ، إلا أن عدد المشاريع التي قدمت عروض الضمان قليل جدا 96 عرض فقط بالمقارنة مع السنوات الأخرى السابقة، وذلك راجع إلى تقلص نشاط المؤسسات، وكذلك أزمة السيولة التي عانت منها البنوك في هذه الفترة التي تعود

إلى سياسة الانكماش المتبعة من طرف الحكومة نتيجة الانخفاض الحاد في الأسعار العالمية للمحروقات والتي تعود إلى الأزمة الصحية العالمية كوفيد-19.

III– 4. المشاريع الممولة من طرف الصندوق:

ابتداء **من أفريل 2004** إلى غاية **جوان 2017** بلغت نسبة التمويل 66% وبلغ عدد المشاريع المضمونة 1937 بمبلغ 53 493 856 208 دج ومناصب شغل 61 788 منصب عمل موزعة حسب الجدول التالي:

III– 4-1. على المستوى الوطني:

جدول رقم :06 عدد المشاريع المضمونة حسب قطاعات النشاط من طرف FGAR للفترة من 2004 إلى 2017

الجهة	عدد المشاريع		مبلغ الضمانات الممنوحة /دج		مناصب الشغل	
	العدد	%	القيمة	%	العدد	%
الشرق	516	**27**	14 398 376 071	**27**	16 752	**27**
الوسط	936	**48**	24 863 089 821	**46**	29 266	**47**
الغرب	368	**19**	11 381 501 335	**21**	13 113	**21**
الجنوب	117	**06**	2 850 888 981	**05**	2 657	**04**
المجموع	**1 937**	**100**	**53 493 856 208**	**100**	**61788**	**100**

من إعداد الباحثين بالاعتماد على نشرية إحصائيات موقع الصندوق رقم(06 ، 08 ، 09).

من خلال الجدول رقم 06 : نلاحظ انه منذ سنة 2004 إلى غاية 2017 الصندوق قدم ضمان لـ 1937 مؤسسة منها 936 مؤسسة من جهة الوسط بنسبة 48% ، وقدرت نسبة الضمان 46% من مبلغ الضمان لتساهم في توفير 29 266 منصب الشغل لتليها بعد ذلك جهة الشرق بـ 516 مؤسسة مقابل نسبة ضمان 27%، ثم جهة الغرب بـ 368 مؤسسة مقابل نسبة ضمان 21%، ثم في الأخير جهة الجنوب التي تعد نسبة ضئيلة جدا بـ 117 مؤسسة مقابل نسبة ضمان 05% بالرغم من شساعة المنطقة وتوفرها على موارد طبيعية قادرة على خلق مشاريع ناجحة، كما ويدل على آن جهة الوسط والشرق ترتكز بها عدد كبير جدا من المؤسسات أكثر من الجهات الأخرى وقربهم ربما من الإدارة المركزية للصندوق، وهو ما ينبئ كذلك بعدم وجود التوازن الجهوي وبالتالي عدم تحقيق تنمية محلية في الجزائر، كما أن العدد الإجمالي لعدد المؤسسات التي قدمت لها الضمانات 1937 مؤسسة منذ سنة 2004 يعد ضئيل جدا وهذا راجع إلى عدم وجود استراتيجيات واضحة المعالم لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كما أن معظم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أثناء نشأتها تحتاج إلى التمويل ولكنها لا تجد ما تقدمه من ضمانات إلى الصندوق والبنوك لحصولها على القروض.

جدول رقم:07 عدد المشاريع المضمونة حسب قطاعات النشاط من طرف FGAR للفترة من (2004-2020)

القطاعات	عدد المشاريع	%	مبلغ الضمانات الممنوحة/دج	%	مناصب الشغل	%
صناعة	1 232	**41.89**	52 518 944 287.40	**55**	47 651	**55.58**
الأشغال العمومية والبناء	621	**21.11**	13 202 267 000	**13.82**	16 174	**18.86**
الفلاحة والصيد البحري	71	**2.41**	4 079 122 377	**04.27**	1 912	**02.23**
خدمات	463	**15.74**	10 337 172 358	**10.82**	9 451	**11.02**

P-ISSN: 2437-0916 / E-ISSN: 2437-0916/ Legal Deposit N°6970-2015

النقل	330	**11.22**	5 463 330 915	**05.72**	3 941	**04.59**
السياحة والفندقة	151	**5.13**	7 553 997 914	**07.91**	4 301	**05.01**
تكنولوجيا المعلومات والاتصال	31	**1.05**	748 396 551	**0.78**	1 164	**01.35**
المناجم والمقالع	42	**1.42**	1 569 659 144	**1.64**	1 128	**01.31**
المجموع	**2 941**	**100**	**95 472 890 546.40**	**100**	**85 725**	**100**

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على نشرية إحصائيات موقع الصندوق رقم(06 ، 08 ، 09).

من خلال الجدول رقم07 : نلاحظ أن الصندوق منذ سنة 2004 قام بمنح مبلغ: 95 472 890 546.40 دج منها 55% موجهة لقطاع الصناعة بمجموع 1232 مؤسسة وفرت 47 651 منصب شغل ، ليليها قطاع الأشغال العمومية والبناء بـ 21% من مبلغ الضمان لـ 621 مؤسسة استطاعت أن توفر 16 174 منصب شغل، ليليها قطاع الخدمات بـ 463 مؤسسة ثم السياحة والفندقة بـ 151 ثم قطاع الصيد البحري والفلاحة والتي تعتبر نسبته جد ضئيلة في تقديم الضمانات من طرف الصندوق فمنذ سنة 2004 إلى غاية سنة 2020 لاحظنا 71 مؤسسة في هذا القطاع بنسبة ضمان 04% من مبلغ الضمان الكلي، وهذا يدل على أن الصندوق قام بمنح الضمانات واهتم بقطاع الصناعة والأشغال العمومية والبناء أكثر من القطاعات الأخرى، وذلك راجع إلى أن المؤسسات الناشطة في قطاع الصناعة تحتاج إلى أصول ومعدات وأدوات ضخمة التي يمكن اعتماد رهنها من اجل الحصول على القروض وتحتاج إلى تمويل معتبر لتستمر في نشاطها مقارنة مع المؤسسات الناشطة في قطاعات أخرى، وهو ما يفسر العدد الكبير لهذه للمؤسسات التي تتجه إلى الصندوق لمساعدتها على دعمها وتمويلها، ولكن هذا الترتيب والتسلسل في منح القروض للقطاعات ليس جيد، وخاصة قطاع الفلاحة والصيد البحري الذي يعول عليه لتنويع الاقتصاد الوطني وتحقيق الأمن الغذائي مما يجب على الدعم تقديم الدعم اللازم له من خلال التحفيزات الجبائية وتوفير العقار والقروض له للخروج من التبعية الريعية للمحروقات، آما قطاع الاتصالات فهو يسجل تأخر كبير وعجز في عدد المؤسسات المنشئة الطالبة لضمان القروض بـ 31 مؤسسة منذ 2004 إلى غاية 2020 وهو ما يفسر عدم توجه الجزائر إلى تطبيق اقتصاد المعرفة والاقتصاد الرقمي، كما هو موضح بالشكل رقم:

شكل رقم:03 عدد المشاريع المضمونة حسب قطاعات النشاط من طرف FGAR للفترة من (2004–2020)

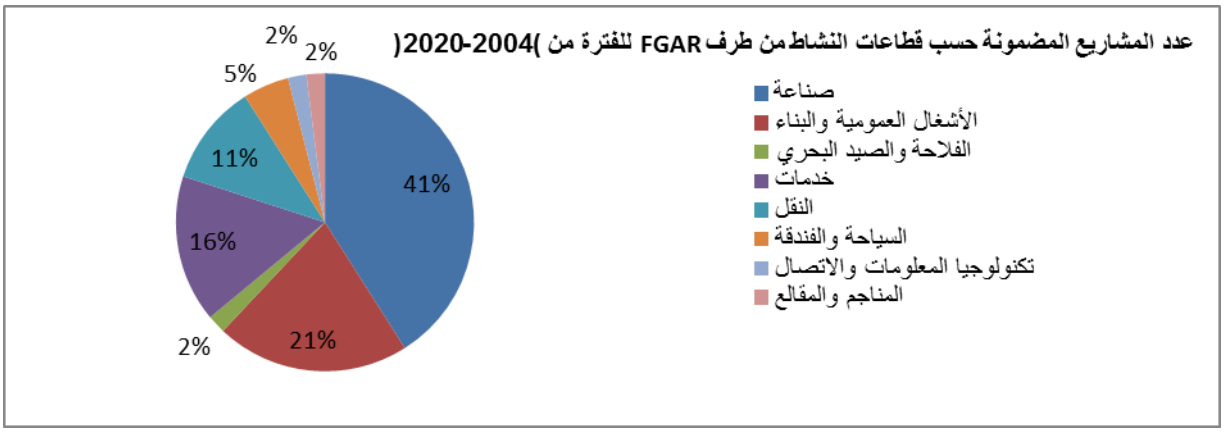

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم:07

P-ISSN: 2437-0916 / E-ISSN: 2437-0916/ Legal Deposit N°6970-2015

III–2–4. على مستوى الفرع الجهوي للصندوق بعنابة :

فتح الفرع الجهوي للصندوق بعنابة في جوان 2012 مقره بمديرية الصناعة والمناجم لولاية عنابة – 03 شارع سعيود عاشور، يضمن تغطية كل من ولايات عنابة، تبسة، سوق أهراس، الطارف، سكيكدة، قسنطينة، ميلة، قالمة، ويبلغ عدد الموظفين به 02اثنان: 01 مسؤول فرع جهوي و 01 كاتبة.

جدول رقم : 08 توزيع عدد المشاريع على مستوى الفرع الجهوي للصندوق بعنابة للفترة (2016 – 2018)

		عدد المشاريع	%	مبلغ الضمان	%	عدد مناصب العمل	%
الفرع الجهوي للصندوق بعنابة	2016	27	11%	614 736 267,00	10%	399	10%
	2017	40	12%	1 507 158 829,00	14%	1080	16%
	2018	55	13%	3 010 853 297,38	17%	1567	20%

المصدر : من إعداد الباحثين بالاعتماد على : معطيات مقدمة من مديرية الصناعة والمناجم لولاية عنابة

شكل رقم : 04 عدد المشاريع المضمونة بالفرع الجهوي لصندوق ضمان القروض بعنابة للفترة (2016 – 2018)

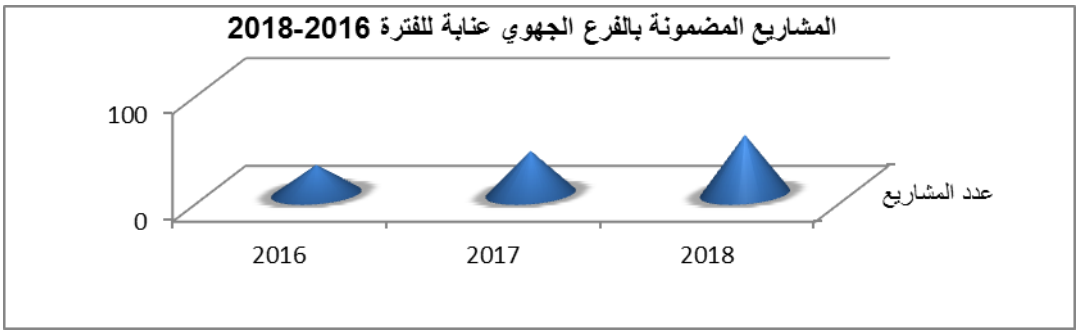

المصدر : من اعداد الباحثين باعتماد على معطيات الجدول رقم 08

من خلال الجدول والشكل رقم:**08 و04** : نلاحظ أن عدد المشاريع ومبلغ الضمان في تطور مستمر من سنة إلى أخرى حيث بلغ عدد المشاريع في سنة 2016: 27 مشروع بنسبة 11% ليصل في سنة 2018 : 55 مشروع بنسبة 13% بالمقابل ارتفعت نسبة الضمان الممنوح من 10% سنة 2016 إلى 17% سنة 2018، وهذا دليل على أن الصندوق يعمل على تسهيل تقديم الضمان على القروض الممنوحة من قبل البنوك والمؤسسات المالية لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشاركة البنوك في تقاسم أخطار التمويل، وبالتالي الدفع بعجلة الاستثمار إلى النمو والرقي، وكذلك العمل على ضمان استمرارية البرامج الموضوعة من قبل الهيئات الوطنية والدولية لفائدة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

ارتفعت نسبة مناصب الشغل المستحدثة من 10% سنة 2016 إلى 20% سنة 2018، وهذا راجع إلى أن الصندوق تنحصر أهدافه الاجتماعية في العمل على إحداث مناصب شغل من خلال زيادة إنشاء ومساعدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وبالتالي تخفيض نسبة البطالة .

P-ISSN: 2437-0916 / E-ISSN: 2437-0916/ Legal Deposit N°6970-2015

جدول رقم : 09 توزيع عدد المشاريع بالنسبة للولايات التابعة للفرع الجهوي للصندوق بعنابة (2016 – 2018)

الفرع الجهوي للصندوق عنابة	عدد المشاريع	مبلغ الضمان	مناصب الشغل
عنابة	13	467 299 191,23	292
الطارف	8	492 085 728,34	206
سوق أهراس	3	112 210 517.00	55
تبسة	10	512 519 805,61	473
قالمة	9	215 540 360,00	119
سكيكدة	14	673 305 605,76	243
قسنطينة	29	993 723 823,10	767
ميلة	13	524 826 163.00	356
سطيف	23	1 141 237 199.00	535
المجموع	**122**	**3 354 474 514 .04**	**3046**

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات مقدمة من الفرع الجهوي للصندوق بعنابة

شكل رقم : 05 عدد المشاريع المضمونة بالنسبة للولايات التابعة للفرع الجهوي للصندوق بعنابة (2016 – 2018)

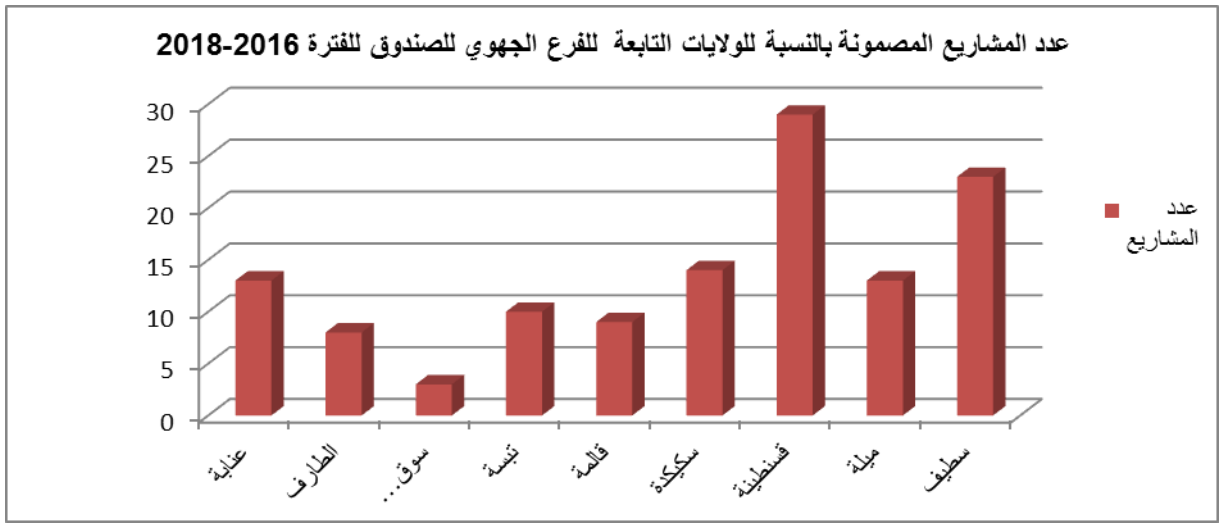

المصدر : من إعداد الباحثين باعتماد على معطيات الجدول رقم09

من خلال الجدول رقم: 09 نلاحظ قيام صندوق ضمان القروض بمنح الضمانات في كل المناطق، مع تسجيل أعلى نسبة في ولاية قسنطينة حيث احتلت المرتبة الأولى تستحوذ على النسبة الأكبر لعدد المشاريع خلال الثلاث سنوات الأخيرة ثم تأتي في المرتبة الثانية ولاية سطيف ثم المرتبة الثالثة ولاية سكيكدة في حين تحصلت ولاية عنابة على المرتبة الرابعة مع ولاية ميلة.

بالرغم من أن عدد المشاريع الأكبر سجل في ولاية قسنطينة إلا أن مبلغ الضمان الممنوح سجل بولاية سطيف وذلك راجع إلى أن هناك مشاريع منتجة للقيمة المضافة وتسمح بخلق مناصب شغل من اجل تطوير المناطق الأقل استفادة من التنمية ..

P-ISSN: 2437-0916 / E-ISSN: 2437-0916/ Legal Deposit N°6970-2015

جدول رقم: 10 عدد المشاريع المستفيدة من ضمانات الصندوق حسب قطاع النشاط للفترة (2016 – 2018)

قطاع النشاط	2016				المجموع
	صناعة	بناء و أشغال عمومية	فلاحة والصيد البحري	خدمات	
عدد المشاريع	106	55	05	69	**235**
%	45	23	02	29	**100**
مبلغ الضمان	3 871 007 168	1 019 321 247	254 146 261	1 318 299 791	**6 462 774 467**
%	60	16	04	20	**100**
عدد مناصب الشغل	1865	992	85	971	**3913**
%	48	25	02	25	**100**
قطاع النشاط	**2017**				**المجموع**
	صناعة	**بناء و أشغال عمومية**	**فلاحة والصيد البحري**	**خدمات**	
عدد المشاريع	154	31	12	107	**304**
%	51	10	04	35	**100**
مبلغ الضمان	6 509 932 515	803 101 542	634 500 485	3 112 611 123	**11 060 145 665**
%	59	07	06	28	**100**
عدد مناصب الشغل	3925	214	398	2115	**6652**
%	59	03	06	31	**100**
قطاع النشاط	**2018**				**المجموع**
	صناعة	**بناء و أشغال عمومية**	**فلاحة والصيد البحري**	**خدمات**	
عدد المشاريع	**227**	**39**	**21**	**94**	**381**
%	**60**	**10**	**06**	**25**	**100**
مبلغ الضمان	10 502 239 823	839 864 704	2 305 319 306	3 565 826 610	**17 213 250 443**
%	**61**	**05**	**13**	**21**	**100**
عدد مناصب الشغل	5126	229	391	1980	**7726**
%	**66**	**03**	**05**	**26**	**100**

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات مقدمة من الفرع الجهوي للصندوق بعنابة

شكل رقم 06: عدد المشاريع المستفيدة من ضمانات الصندوق حسب كل قطاع النشاط للفترة (2016 – 2018)

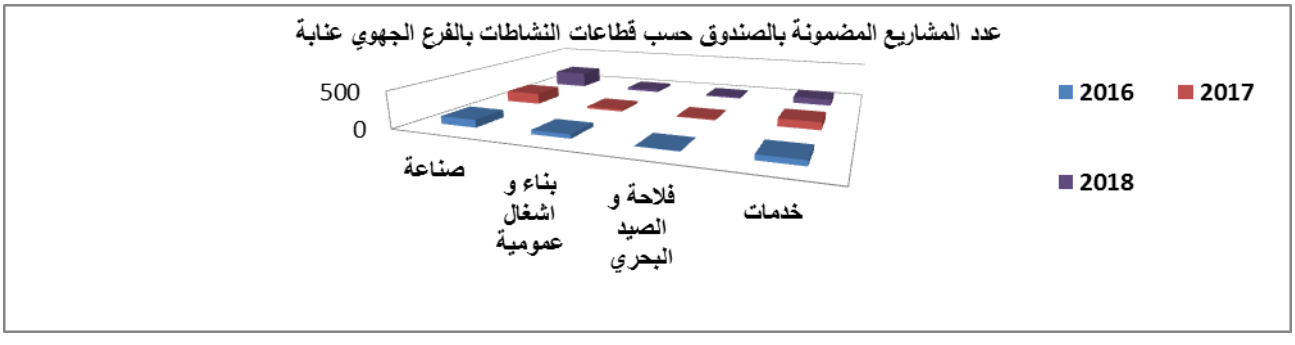

المصدر من إعداد الباحثين باعتماد على معطيات الجدول رقم 10

P-ISSN: 2437-0916 / E-ISSN: 2437-0916/ Legal Deposit N°6970-2015

ومن خلال الجدول رقم10: نلاحظ أن قطاع الصناعة هو في تطور مستمر سواء من حيث عدد المؤسسات بلغ نسبة 60% أو من حيث مبلغ الضمان الممنوح بلغ نسبة 61% وكذلك يستقطب يد عاملة حيث بلغ ذروته بنسبة 66% في سنة 2018 وهو ما يفسر على أن الصندوق يمنح الضمان إلى المؤسسات التي تعتمد على الاستثمار ويولي أهمية كبيرة إلى هذا القطاع ثم يليه قطاع الخدمات ثم قطاع البناء والأشغال العمومية الذي يسجل انخفاض مستمر، ثم قطاع الفلاحة والصيد البحري حيث تسجل تذبذب من سنة إلى أخرى إما بالزيادة أو النقصان، وهو نفس الترتيب سواء على المستوى الوطني أو المستوى المحلي أي الفرع الجهوي للصندوق.

IV. اختبار الفرضيات وتحليل النتائج:

IV. 1- الفرضية الأولى:

منذ سنة 2004 إلى غاية سنة 2020 قام الصندوق بتوفير الضمان لعدد معتبر من المؤسسات لمن تتوفر فيهم الشروط، حيث قام بمنح شهادة ضمان لـ 2941 مؤسسة تنشط في مجالات وقطاعات مختلفة حيث نلاحظ من خلال النتائج المقدمة أن الصندوق منذ سنة 2004 قام بمنح مبلغ: 95 472 890 546.40 دج منها 55% موجهة لقطاع الصناعة بمجموع 1232 مؤسسة وفرت 47 651 منصب شغل ، ليليها قطاع الأشغال العمومية والبناء بـ 21% من مبلغ الضمان لـ 621 مؤسسة استطاعت أن توفر 16 174 منصب شغل، ليليها قطاع الخدمات بـ 463 مؤسسة ثم السياحة والفندقة بـ 151 ثم قطاع الصيد البحري والفلاحة والتي تعتبر نسبته جد ضئيلة في تقديم الضمانات من طرف الصندوق ، وهذا يدل على أن الصندوق ساعد المؤسسات في توفير الضمان للقروض الممنوحة من طرف البنك، كما أن غالبية العروض كانت موجهة للتوسعة أكثر منه للنشأة ذلك لضالة المبلغ الممنوح أثناء الإنشاء الذي يقدر بـ 50 مليون دج كحد أقصى، وهو ما يعزف أصحاب المؤسسات أثناء الإنشاء ويفضلون التوجه بهذا المبلغ أثناء التوسعة أحسن، وهو ما يثبت **صحة وصدق الفرضية الأولى: "ساهم صندوق ضمان القروض في توفير الضمانات البنكية لأصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"**

IV. 2- الفرضية الثانية:

بالنظر إلى عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المسجلة على المستوى الوطني **1 231 073 مؤسسة لسنة 2020** فان عدد المشاريع التي منح لها شهادة ضمان من طرف الصندوق قليل جدا بلغ في سنة 2020 : **2 941** مشروع فقط، أي نسبة 0.002% شبه معدومة، وهذا راجع لعدة أسباب:

- ✓ عدم وجود تمثيليات للصندوق إلا في أربع ولايات عبر التراب الوطني، وهذا عدد قليل جدا.
- ✓ غياب ثقافة القروض والضمان لدى أصحاب المؤسسات الحرفية خاصة المتواجدة في المناطق النائية، بالإضافة إلى عدم تعريف البنوك بوجود هذا الصندوق، وأهميته ودوره في توفير الضمانات.
- ✓ نقص فادح في عدد الموظفين، فمثلا الفرع الجهوي بولاية عنابة يسيره موظفين اثنين: مسؤول الفرع وكاتبة، وهو ما يمنعه ويعيقه على تأدية مهامه على أكمل وجه، لان توفر رأس المال البشري ذو كفاءة ومهارة مهم جدا للصندوق، فلا تقوم مؤسسة إلا بتوفره ، وهو ما ادى الى عدم تأدية خلية الاتصال للصندوق مهامها كما يلزم، وذلك بتنظيم ملتقيات ومحاضرات في مختلف جهات الوطن، لإعلام المستثمر بوجود الصندوق وآلية عمله.

وهو ما يثبت **صحة وصدق الفرضية الثانية:" واجه صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة صعوبات وعراقيل عديدة منعته من تحقيق الأهداف المسطرة ضمن سياسة الدولة".**

الخاتمة:

ان المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لها القدرة على المساهمة الفعالة في النمو الاقتصادي وزيادة حجم الاستثمار والابتكار وتشغيل الطاقات الشبانية لدفع عجلة التنمية، اذا ما تم توفير بيئة استثمارية مناسبة- من وسائل مادية وبشرية- وهذا ما يستدعي ضرورة تطوير قطاع المقاولاتية من خلال تبني استراتيجية واضحة تركز على تنمية هذا القطاع لان الدور الأساسي للفعل المقاولاتي هو إنشاء المؤسسات والعمل على نجاحها واستدامتها وذلك بقدرتها على إنشاء مشاريع صغيرة منتجة في قطاعات متعددة، ومن خلال هذه الدراسة نستخلص النتائج التالية:

- تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عاملا أساسيا في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
- تطور ملحوظ ومسجل في زيادة عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على المستوى الوطني في كل سنة، وكذا مناصب الشغل المستحدثة لتساهم بذلك هذه المؤسسات في دعم التشغيل والتقليل من مشكل البطالة.
- توجه غالبية حاملي المشاريع إلى القطاعات الخدمية غير المنتجة والتقليدية مقابل قلة إن لم نقل غياب المشاريع الإبداعية.
- يلعب صندوق ضمان القروض FGAR دورا هاما في تسهيل عملية الحصول على القرض فيقوم بتغطية نسبة معينة من القرض والنسبة الأخرى يتحملها صاحب المؤسسة الصغيرة، ولكن هذا يعتبر شيء سلبي تجاه الصندوق لأنه لم يقم بعملية التغطية بصفة كاملة والتي يحتاج إليها أصحاب المؤسسات الصغيرة فالنسبة التي يطلبها البنك من مبلغ القرض وحدها تكفي كي يتحملها صاحب المؤسسة فيجد نفسه أمام نسبة أخرى للضمان ليتحملها وهذا يعني أن دور الصندوق لم يكن فعال بالشكل المناسب.
- أن صندوق—FGAR قد ساهم في توفير العديد من الضمانات لأصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة في مختلف النشاطات وتوفير العديد من مناصب الشغل للكثير من الأفراد.
- يواجه صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطةFGAR صعوبات وعراقيل عديدة منعته من تحقيق الأهداف المسطرة ضمن سياسة الدولة، ولا يزال صندوق ضمان القروض دون المستوى المطلوب للنهوض بهذا القطاع، لتبقى الضمانات الممنوحة مسقفة ولا تغطي القرض الممنوح للمؤسسة. .
- غياب ثقافة القروض والضمان لدى أصحاب المؤسسات الحرفية خاصة المتواجدة في المناطق النائية، بالإضافة إلى عدم تعريف البنوك بالصندوق.
- عدم تأدية خلية الاتصال للصندوق مهامها كما يلزم، وذلك بتنظيم ملتقيات ومحاضرات في مختلف جهات الوطن لإعلام المستثمر بوجود الصندوق وآلية عمله.

وتوصي الدراسة بـ :

- إعادة بعث المشاريع الاستثمارية المنتجة للقيمة المضافة، والتي من شانها تخدم التنمية الاقتصادية، ومحاولة إغلاق المشاريع التي وصلت الى حد الاشباع مع إعطاء أولوية لأصحاب الشهادات الجامعية. و تعزيز روح المقاولة للانخراط بشكل أكبر في النشاط المقاولاتي.
- تفعيل دور صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكل هياكل الدعم الأخرى وخاصة الحاضنات والمشاتل ودور المقاولاتية وربطها بالجامعات ومراكز البحث المتخصصة.
- تكوين وعي عام بالنسبة للبنوك وأصحاب المؤسسات الصغيرة بأهمية صناديق ضمان القروض.
- يجب على صندوق ضمان القروض توسيع مجالات منح الضمان، بالإضافة إلى توطيد علاقته مع البنوك بصفة أكبر كي لا يواجه المستثمر صعوبة عند اللجوء إلى أي بنك.

قائمة المراجع:

1. الجريدة الرسمية.,الجزائرية العدد 74، المرسوم التنفيذي رقم 373-02 المؤرخ في 06 رمضان 1423 الموافق لـ 11نوفمبر 2002 المتضمن انشاء صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتحديد قانونه الاساسي.
2. الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 02. المادة 08، 09, من رقم 17-02 مؤرخ في 11 ربيع الثاني 1438الموافق ل 10يناير .2017 المتضمن القانون التوجيهي تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
3. الجريدة الرسمية الجزائرية ، المادة 05، 06 ، المرسوم التنفيذي رقم 193-17 المتضمن تعديل القانون الاساسي لصندوق ضمان القروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
4. بن عبد العزيز ,سفيان & .,بن عبد العزيز ,سمير ، مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر وعوائق نشاطه، الملتقى الوطني حول اشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.يومي 06 و07 ديسمبر 2017، جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي :الجزائر.
5. خبابة ,عبد الله .(2013) .المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الية لتحقيق التنمية المستدامة .طبعة، 01، الجزائر :دار الجامعة الجديدة للنشر.
6. زرزار العياشي .(2009-2010) .الاستراتيجيات التنموية في الجزائر وعلاقتها بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل الاصلاحات الاقتصادية .اطروحة دكتوراه في الاقتصاد ،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير :جامعة باجي مختار عنابة -الجزائر.-
7. مسدوي ,دليلة، المكانة الاقتصادية والاجتماعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الملتقى الوطني الاول :دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية بالجزائر خلال الفترة .2001-2011، جامعة احمد بوقرة بومرداس :الجزائر. يومي 18 و 19 ماي2011.
8. هوام ,جمعة & .,شاوي شافية ، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر :واقع/تطورالملتقى الوطني الاول دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية بالجزائر خلال الفترة .2001-2011جامعة احمد بوقرة بومرداس :الجزائر. يومي 18 و 19 ماي2011
9. www.fgar.dz/portal/ar/content. (s.d.). صندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. Consulté le 24سبتمبر, 2022, sur https://www.fgar.dz.
10. HYPERLINK **Erreur ! Référence de lien hypertexte non valide.** statistique tableaux N° 6,8,9 تم الاطلاع عليه يوم 25 مارس 2019 على الساعة 15.00 ،